

ثورة في السجون: الإضراب سلاح لن يكسر

أن تؤدي إلى استشهاد بعضهم. وقد رد حسين بأن «إضراب الأسرى ومقاومتهم للتغذية القسرية إذا تعين كوسيلة لا بد منها للحصول على الحقوق المشروعة بعد استفاد الوسائل الممكنة، وكوسيلة لرفع الظلم والاضطهاد وكان يرجى تأثيره في العدو وفضح ممارساته... أصبح مشرعاً إلى أن يحقق الأسرى بالاضطراب عن الطعام لنيل حريته بعد من الشهداء، والله تعالى أعلم».

في سياق متصل، أكد الأمين العام لـ«الجهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الأسير أحمد سعادت، أمس، أن دائرة الإضراب المفتوح عن الطعام تتسع في السجون، مشيراً إلى أن عدة أقسام تستعد للانضمام إلى المضربين في سجن نفحة، ووافقت في الوقت نفسه إلى أن عدد المضربين تجاوز 148 أسيراً. وفي وقت لاحق، أفادت مصادر محلية بأن إدارة السجون مددت منع سعادت من زيارة أهله ثلاثة أشهر إضافية وتنصلت من وعودها السابقة بهذا الشأن، وجرأ ذلك قد يضرب أسرى «الجهة الشعبية» غداً وبعد غد (الثلاثاء والأربعاء).

يرفض تناول المدعمات والفيتامينات ويرفض إجراء الفحوص الطبية، بل يتقياً الماء الذي يشربه، فيما يواصل الاحتلال تقييد إحدى قدميه وإحدى يديه بالسريير من دون مراعاة لحالته الصحية، وأشارت «مهجة القدس» إلى أن أطباء سوروكا لا يزالون يتحفظون عن الحديث مع الأسير عن موضوع التغذية القسرية، لكن مصادر إسرائيلية ذكرت أنه جرى

دخل الأسير محمد علان مرحلة خطيرة بعد تواصل إضرابه 55 يوماً

نقل علان إلى مستشفى في عسقلان قبلت إدارته تنفيذ التغذية القسرية بحقه. وكانت والدة الأسير علان قد تمكنت من زيارته أول من أمس، ووجهت مناشدة لمؤسسات حقوق الإنسان بضرورة التدخل الفوري لإنقاذ حياة نجلها، لكن قضيتها لم تشهد تفاعلاً شعبياً بعد.

في غضون ذلك، توجهت «مهجة القدس» برسالة عاجلة إلى المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، الشيخ محمد أحمد حسين، يسؤال عن الحكم الشرعي في مقاومة الأسرى المضربين للتغذية القسرية باعتبار أنه يمكن في بعض الأحيان

للمشاورات. ووفق متابعين لشأن الأسرى، فإن «حل التنظيم» وغياب ممثلين عن الأسرى في الحوار مع إدارة السجون يهدفان إلى الضغط على الإدارة التي ستضطر إلى التعامل مع كل أسير على حدة، وهو يشكل حالة من الفوضى التي لا تقدر سجون العدو على السيطرة عليها.

وكانت هيئة أسرى «الجهاد» قد توعدت بخطوات وصفقتها بأنها تصعيدية وغير مسبوقة، لا بسبب الهجمة القمعية فقط، بل لتهديد سلطات الاحتلال بتطبيق التغذية القسرية بحق الأسير المضرب عن الطعام محمد علان، بعدما أقرها الكنيست الإسرائيلي، فضلاً عن المطالبة بإنهاء العزل الانفرادي للأسير المجاهد نهار السعدي. وفيما رأت الهيئة أن إقدام العدو على تنفيذ «التغذية القسرية» بحق علان هو كقرار بإعدامه، نقلت «مهجة القدس»، أمس، أن علان (يواسل) إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم الخامس والخمسين على التوالي رفضاً لسياسة الاعتقال الإداري (دخول في حالة صحية حرجية، وهو يقبع في قسم العناية المكثفة في مستشفى سوروكا، جنوب فلسطين المحتلة).

وأفادت المؤسسة بأن علان يعاني ضعفاً شديداً ولا يتحدث إلا بصعوبة بالغة، كما لا يستطيع فتح عينيه لكنه

«الجهاد الإسلامي» إلى الإضراب. ونقلت إذاعة الأسرى، المقربة من «الجهاد الإسلامي»، عن مصادر في السجون أن اللقاء الذي عقد بين ممثل حركة «فتح» و«الجهاد الإسلامي» مع مدير سجن رامون انتهى أمس، على أن تصلهم الردود اليوم (الاثنين) برغم توتر الأوضاع في نفحة ورامون بعد إقدام إدارة السجون على حملة شرسة ضد الأسرى منذ ما يزيد على أسبوع شملت نقل نحو 140 منهم قسراً.

باتي ذلك في وقت أعلنت فيه «الهيئة القيادية لأسرى الجهاد» في السجون، أمس، أنه سيجري اليوم حل «تنظيم حركة الجهاد الإسلامي في كل سجون رداً على تعنت إدارة مصلحة السجون بالاستجابة لمطالب الأسرى بعودة المنقولين إلى سجن ريمون وإلغاء العقوبات الصادرة بحقهم». ونقلت «مؤسسة مهجة القدس للشهداء والأسرى»، عن الهيئة أن 33 من أسرى الحركة «المنقولين تعسفاً من ريمون إلى نفحة سيدخلون اليوم (أمس) إضراباً مفتوحاً عن الطعام، مطالبين بحقوقهم العادلة... ومنع وحدة القتل المسماة متسادة من الدخول إلى غرف الأسرى». لكن مؤسسات رسمية وأهلية تتابع شأن الأسرى نقلت في وقت لاحق أنه تقرر تعليق الإضراب لأسبوعين لإتاحة الفرصة

شنت إدارة السجون حملة قمعية على أسرى «فتح» في ظل إضراب الأسير محمد علان لـ55 يوماً متواصلة. تداعى أسرى «الجهاد الإسلامي» والجهتين «الشعبية» و«الديموقراطية» إلى المشاركة في الإضراب مع خطوات تصعيدية أخرى رفعت شعار رفض التغذية القسرية وقمع الأسرى

بعد أيام على التوتر الكبير داخل سجون العدو الإسرائيلي، حيث يقبع أكثر من خمسة آلاف أسير فلسطيني، انتهت أمس جلسات حوار عقدها ممثلون عن الأسرى مع إدارة السجون الإسرائيلية من دون التوصل إلى نتائج، في ظل تهديد مصلحة السجون الإسرائيلية بالتصعيد، وسط تزايد عدد الأسرى المضربين عن الطعام إلى نحو 150، مع انضمام أسرى جدد من حركة

نحو إعادة تفعيل لجان «الحراسة الشعبية»؟

(كانون الأول) 2014 رصد شبان الحراسة تحركات مجموعة من المستوطنين هاجمت المواطن فؤاد حسن، ثم حاصرتهم في منزل قيد الإنشاء ولقناهم درساً قبل تسليمهم للارتباط الفلسطيني».

التقينا أحد هؤلاء ويدعى عاطف (26 عاماً)، ويقضي الليل مع بعض أقربائه على سطح منزل لحراسة القرية. يقول: «نحن هنا في مناوبات مستمرة، أي شخص متفرغ يسهر، لا نريد للمستوطنين أن يحرقوا المزيد من البيوت وأن يقتلوا المزيد من أبنائنا... نضحي براحتنا مقابل حياة عائلتنا. والمستوطنون جبناء فيمجرد رؤيتهم للضوء يخافون من الاقتراب»، ولكن رئيس البلدية (الوادي) يشير إلى صعوبة الالتزام بهذه الخدمة الوطنية، لكونها تتطلب سهرًا طوال الليل ومناوبات بين المتطوعين على مدار 24 ساعة، إضافة إلى بساطة أدوات الدفاع المستخدمة في الحراسة والاضطراب الجوي سواء أكان برداً أو حرًا، لكنه يعزو نجاح المجموعة إلى الترابط والتوافق الأسري بين سكان القرية، مطالباً بتشكيل هذه اللجان في كل القرى المعرضة لهجمات المستوطنين وخاصة مع تهميش السلطة مناطق (ج) التي اعتبرها الوادي خارج حسابات رام الله، بل هي «لا تحتوي أي مراكز أمنية».

في السياق، يعقب مدير «مؤسسة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان»، شعوان جبارين، بالقول إن «الهجمات التي تصاعدت وتيرتها مؤخراً هي جماعية وبحماية من جنود الاحتلال وليست حالات فردية كما يدعي الإسرائيليون»، مضيفاً: «في المداية كانت هناك سرقة ممتلكات وتجريف أراض وخط عبارات عنصرية، ولكن تطور العنف وظهر أسلوب الإحراق، سواء للمنازل أو السيارات أو المساجد والكنائس».

دوابشة أن هذا الاطمئنان استغله المستوطنون عندما دخلوا خلصة إلى المزارع والبيوت وارتكبوا جريمتهم. أما مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة، عسان دغلس، فيعود إلى الذاكرة ليوضح أن هذه اللجان تشكلت في الانتفاضة الأولى بغرض مواجهة الاعتداءات المتكررة للمستوطنين المدعومين مالياً وسياسياً من سلطات العدو. ويشرح دغلس أن هذه اللجان «مبادرة وطنية تطوعية من ناشطين وشباب في المناطق المحاذية للبوئر الاستيطانية، وهي لجان سهر شعبية تأتي بمبادرات وطنية لكنها غير مسلحة، وتستخدم أبسط الأدوات من عصي وكشافات للإضاءة» وكاميرات للتوثيق. كما يؤكد أن هذه المبادرة «نجحت في صد اعتداءات المستوطنين في عدة مناطق مثل بورين وقصرة واللين بعدما جرى تشكيلها بناء على تفاهات بين أفراد ومؤسسات وتنظيمات في البلدات المعنية».

في قصرة تحديداً، يقضي رئيس البلدية، عبد العظيم الوادي، بعض الوقت مع مجموعة من الشباب المتطوعين في «الحراسة الشعبية» للقرية. يقول: «بعد أكثر من 60

استغل المستوطنون غياب اللجان الشعبية وتسلبوا إلى دوما

هجمة تعرضت لها قصرة على يد المستوطنين، ومنها حرق مسجد النورين واستشهاد عصام بدران وتقطع أكثر من ألفي شجرة زيتون، مثل هذا ضغطاً على سكان القرية». ويضيف: «لم تكن هناك مناصرة من أي جهة داخلية أو خارجية لتوفير الحماية للناس، لذلك أنشأنا لجان الحراسة... في السابع من يناير



يستخدم الشباب أدوات بسيطة كالصبي والكشافات وكاميرات للتوثيق، (أي بي إيه)

في المستشفيات. الحادثة المبررة أعادت إلى الفلسطينيين ضرورة إحياء «لجان الحراسة الشعبية». يقول رئيس مجلس بلدية دوما، عبد السلام دوابشة، إن هذه اللجان كانت موجودة سابقاً، ولكنها اختفت في مرحلة من الاطمئنان الجزئي. لذا يرى

حد من الأمان الشخصي. كانت آخر المشاهد وأفظعها في دوما، حينما أقدم المستوطنون على حرق منزل دوابشة، ما أودى بحياة الرضيع علي دوابشة (سنة ونصف وسنة) ووالده سعد (32 عاماً)، فيما تردد والدته وشقيقه 4 سنوات بحالة حرجة

رام الله - إيلياء غربية

برغم أن الضفة المحتلة ليست جزءاً من الأراضي المحتلة عام 1948 التي تفرض فيها إسرائيل سيطرة كلية، فإن المستوطنين الذين استولوا على أراضيها يتمتعون بكل ما يتمتع به الإسرائيليون داخل الخط الأخضر، فيما يعاني الفلسطينيون على أرضهم، التي كانت من المفترض أن تكون خالصة لهم كنتاج لاتفاق أوسلو، من قرارات غير إنسانية وسلوك إسرائيلي استفزازي ينتهك حقوقهم، وخاصة في المناطق المصنفة باسم (ج)، وتقع معظمها على نقاط تماس مع البوئر الاستيطانية، وهي بذلك الأكثر عرضة لهجمات المستوطنين خلصة وعلائية.

لعل هذا التقديم يمهد لفهم كيف وصل المستوطنون إلى بيت عائلة دوابشة في قرية دوما، قضاء نابلس. فهذا هو الحال في عشرات القرى؛ قبل الجريمة الأخيرة، تعرضت أكثر من عشر قرى في ريف نابلس لاعتداءات شبه شهرية. وبينما كان أهالي قرى عصيرة القبلية وبورين وحوارة يتعرضون لهجمات من مستوطنتي «يتسهار» و«براخا»، كانت قرى جالود وقريةوت وقصرة تعاني من مستوطني «كادش» و«شفوت راحيل»، بالإضافة إلى «مجدليم» التي تقع على أراضي قصرة. وليس أخيراً كانت قرى عزموط وسالم ودير الحطب في مواجهة مستوطني «الون موريه».

سنوات من المعاناة هي نتيجة سياسات إسرائيلية منذ 1967 استهدفت نهب مئات آلاف الدونمات لإقامة أكثر من 145 مستوطنة، فضلاً عن عشرات الكتل الأخرى مما تسمى المستوطنات العشوائية. بذلك يمكن القول باطمئنان، إن هذا التغيير الجغرافي لا يترك أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية حتى على حدود 67، ولا حتى أدنى